الثورة الجمعة 18 محرم 1432هـ الموافق 24 ديسمبر 2010م العدد (16844)

الأمن الغذائي ..مشكلة ليست عصية على الحل!!

يعتبر الأمن الغذائي أحد أهم صور الأمن الإنساني بمفهومه الواسع وأكثرها ارتباطا بالحياة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وقد أصبحت قضية الأمن الغذائي هما وطنيا منذ منتصف القرن الماضي بعد أن تحولت اليمن من مصدر صافي للغذاء إلى مورد رئيسي، حيث باتت بلادنا تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية لتأمين احتياجاتها الغذائية، حيث تستورد سنويا أكثر من ٨٥٪ من الاستهلاك المحلي، وتواجه الحكومة صعوبات كبيرة في توفير الغذاء للمواطنين بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود وزيادة نسبة المواطنين تحت خط الفقر، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى تزيد من تعقيدات قضية الأمن الغذائي في اليمن، ولها تأثيرات متداخلة على الأمن الغذائي ومنها النمو السكاني، والسياسات الاقتصادية، والتجارية، والسياسات الزراعية والغذائية ، والسياسات الاستثمارية، وحجم الموارد الزراعية المتاحة وخاصة المياه، ومستوى التكنولوجيا والتقنيات الزراعية، والتغيرات المناخية، وسياسات تنمية وحماية الثروة الحيوانية والسمكية.

تحقيق/عبد الله حزام – صفوان الفائشي- (الحلقة الأولى)

أكاديميون:

- استراتيجية الأمن الغذائي .. هدفها إيجاد حلول مستدامة لتحسين الأمن الغذائي.

- اليمن ضمن عشر دول عالمياً الأكثر معاناة

- القات يستهلك (٤٠ – ٥٠٪) من الموارد المائية

- الإستراتيجية هدفها تعزيز الاستثمارات في القطاعات الواعدة للحد من الفقر وزيادة فرص العمل

- ارتفاع معدل النمو السكاني وتواضع تلبية القطاع الزراعي للاحتياجات السكانية من الغذاء، وشحة المياه أبرز التحديات

وقد أعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مؤخرا مسودة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في إطار مشروع الأمن الغذائي وبتمويل من الإتحاد الأوروبي.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إيجاد حلول مستدامة لتحسين الأمن الغذائي لمواطني الجمهورية اليمنية وتقدم تحليلا شاملا للوضع الراهن للأمن الغذائي في اليمن وتحدياته الرئيسية بالإضافة إلى خطة العمل التنفيذية.

وإدراكا لأهمية الأمن الغذائي فقد نظمت نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة صنعاء مؤخرا بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتنمية (GTZ) ضمن فعالياتها المتواصلة في مجال البحث العلمي ندوة علمية لمناقشة السبل الكفيلة بإنجاح تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

ومثلت الندوة منتدى يجمع بين الأكاديميين والباحثين في قضايا الأمن الغذائي المحليين والدوليين العاملين في الجامعات والمؤسسات البحثية، بالإضافة إلى مشاركة المختصين من أصحاب القرار ورجال الأعمال في القطاع العام والخاص والمؤسسات الدولية التي تعمل في هذا المجال في اليمن.

استراتيجية وطنية للأمن الغذائي

بداية لابد من التطرق للأولويات السبع المطلوب تنفيذها لضمان نجاح تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي أعدتها وزارة التخطيط ضمن عملية تشاورية شملت الهيئات الحكومية الرئيسية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والتي رأت أنه وفي حال تم تنفيذ هذه السبع محاور فإن اليمن سوف تصل إلى أهداف الأمن الغذائي وتصبح بلداً مؤمناً غذائياً بحلول العام ٢٠٢٠م، وتتمثل تلك الأولويات السبع في إصلاح عملية دعم الوقود لزيادة الأمن الغذائي، حيث ترى الإستراتيجية أن قيام الحكومة برفع أسعار الوقود خطوة إصلاحية من شأنها توفير فرص أكبر لتطوير الأمن الغذائي في حالة أن عملية رفع أسعار الوقود صممت بشكل جيد بحيث تصبح داعمة للأمن الغذائي . وإن كانت ترى أن وقف دعم الوقود سوف يفاقم مشكلة الأمن الغذائي ، كون المزارعون وسكان الحضر هم أكثر المتأثرين بزيادة رفع أسعار الوقود إلا أنها ترى أن التوفير الذي سيقع على الميزانية نتيجة لعملية الإصلاح، هذه سوف يزيد من السيولة لتمويل الربط بين التحويلات المباشرة والاستثمارات الداعمة للإنتاج ،على اعتبار أن زيادة التحويلات المباشرة التي تستهدف معالجة مشكلة الأمن الغذائي سوف تساعد في تقليل الآثار السلبية خلال الأعوام الأولية لعملية الإصلاح، كما أن صندوق الإصلاح الاجتماعي بنظامه الجديد سوف يلعب دوراً في تنفيذ تحويلات الدخل ، ولدعم الأمن الغذائي المستدام من المجتمع لمدى طويل فإن عملية الدفع للتحويلات المباشرة يجب أن تتم باستثمارات عامة.

إن الاستثمارات العامة في البنية التحتية المتعلقة بالخدمات والنقل والتجارة والإنشاءات سوف تكمل الفراغات الافتتاحية وتخلق قاعدة لإصلاح الوضع الزراعي والصناعي والخدماتي والتي يمكن أن تستغل من خلال تمكين الاستثمارات المحلية والخارجية الخاصة.

تطوير المناخ التجاري

فيما تؤكد الأولوية الثانية على تحسين وتطوير المناخ التجاري لدعم الاستثمارات الداعمة للأمن الغذائي في القطاعات الواعدة، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في معالجة مشكلة الأمن الغذائي، وكذا تحسين المناخ الاستثماري للمستثمرين المحليين والأجانب، وتشجيع الاستثمار في المناطق الريفية، في القطاعات الواعدة كالتعدين ومعالجة الأغذية والسياحة باعتبارها تشكل ركائز أساسية لخلق فرص عمل في المناطق الريفية وبالتالي مساعدة الفقراء في حل مشاكل الأمن الغذائي.

وأكدت الأولوية الثالثة على ضرورة إتباع سياسات للحد من زراعة القات وتعزيز النمو الزراعي ورفع الدخل وخلق الوظائف من خلال تقليل استهلاك القات للمياه والذي يستهلك (٤٠–٥٠٪)من موارد البلد المائية وبالتالي فإن الحد من زراعة القات يعتبر أمراً هاماً للوصول إلى نمو زراعي وتحقيق أهداف اليمن في الأمن الغذائي، واستثمار ضرائب عوائد القات في مشاريع بديلة مثل (القمح والبن وتسويقها).

إدارة المخاطر

فيما ركزت الأولوية الرابعة على ضرورة إيجاد وتطوير إدارة مخاطر الأمن الغذائي، وذلك لكي تقلل من تعرض اليمن لكوارث وصدمات ارتفاع أسعار الغذاء في العالم من خلال إيجاد آليات لحماية البلد من الارتفاعات السعرية العالمية، وكذا خلق تنافس بين مستوردي الغذاء وعدم احتكار الاستيراد وحصره في مجموعة من المستوردين من خلال إصدار قوانين مناسبة تساهم في تحسين الأمن الغذائي بشكل كبير.

بالإضافة إلى بناء صوامع احتياطي للحبوب للحالات الطارئة مثل أزمة الغذاء العالمي (٢٠٠٧–٢٠٠٨م)، وعدم إغفال أن الاحتياطات الطبيعية تتضمن تحديات رئيسية تشمل انحراف السوق والتكاليف الإدارية العالمية وقضايا الحكم المتردي، ويجب الأخذ بها بعناية، ومراقبة أسعار السوق بشكل فعال لإدارة مخاطر الأسعار بهدف وضع قرارات سليمة في هذا الجانب، وتفهم دور التحولات الاجتماعية في بناء مرونة اقتصادية بين المجتمعات المعرضة للمخاطر، والتعاون بين الهيئات مثل لجنة الأمن الغذائي والوحدة الوطنية لإدارة الكوارث التي تعمل ضمن المجلس الأعلى للدفاع المدني والشركاء الدوليين.

تطوير قطاع المياه

وتؤكد الأولوية الخامسة على ضرورة القيام بتنفيذ إستراتيجية قطاع المياه بشكل حاسم من خلال:

١ .تعزيز القدرات والتنفيذ لإدارة شاملة للمياه تشتمل على تطوير القدرات ومراقبة المياه الجوفية وتحسين جودة المياه.

٢ .معالجة التأثيرات البيئية وتشتمل على الحماية البيئية وبناء شراكة مع القطاع الخاص حول المياه الجارية والعادمة.

٣ .تطوير مصادر المياه واستخدام المياه بشكل فعال من خلال حماية حقوق المستخدم.

٤ .تقديم مشاريع منخفضة التكلفة وفعالة على أساس الطلب من خلال تعزيز فاعلية تنفيذ المشاريع وتحسين التنسيق واللامركزية.

٥ .تعزيز المؤسسات للسماح لها بلعب دور في زيادة فعالية استخدام المياه.

٦ .تعزيز استدامة وجودة المصادرة من خلال إدارة متطورة لتوزيع المياه.

الاستثمار في الريف

أما الأولوية السادسة فقد شددت على إيجاد استثمار عام أفضل و تحسين تقديم الخدمات وخاصة في المناطق الريفية من خلال إيجاد التوازن الأفضل للاستثمارات العامة مع أهداف التنمية في اليمن، وجودة الإنفاق التي تحدد نتائج الأمن الغذائي، وأيضاً من خلال القيام بتقييم ومراقبة جودة تقديم الخدمات والاستثمار بشكل فعال في كل القطاعات للحصول على نتائج أفضل، وتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية والطرق الريفية، والخدمات الأساسية والقيام ببرامج تتعلق بالرضاعة الطبيعية والتثقيف والتغذية والتوعية الصحية وتنظيم الأسرة ورعاية المواليد ومراقبة نمو الطفل.

أما الأولوية السابعة فقد أكدت على أهمية قيام الحكومة بعمل حملات وطنية توعوية وعلى مستوى عال لتنظيم الأسرة والتغذية الصحية وتمكين المرأة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، ومناقشة نقص التغذية والثقافة الصحية بين اليمنيين، وتمكين المرأة من خلال العمل على تحسين المردود التعليمي للمرأة والمشاركة الاقتصادية والوضع الصحي والتمكين السياسي.

وبحسب المختصين فإنه وفي حال تم تنفيذ هذه الأولويات السبع وانتقل واضعو السياسات من وضع الأهداف وتحديد الأولويات إلى وضع الإصلاحات السياسية المطلوبة وتصميم خطط استثمارية خاصة لتنفيذ تلك النقاط، فإن اليمن سوف تصل إلى أهداف الأمن الغذائي بحلول الأعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٠م والمتمثلة في :

١. تقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول العام ٢٠١٥م.
٢. تحقيق الأمن الغذائي ٩٠٪ من السكان بحلول العام ٢٠٢٠م.
٣. تقليل سوء التغذية للأطفال بنسبة ١٪ على الأقل كل عام.

ويشدد المختصون على ضرورة تنفيذ السياسات والاستثمارات والبرامج المقترحة في هذه الإستراتيجية بشكل شفاف وشامل وبمتابعة فاعلة وآليات تقييم ورقابة ملائمة حتى تكون أكثر فعالية وهذا سوف يتطلب تصميماً مؤسسياً ملائماً وجهوداً كبيرة لتعزيز القدرات في جميع الوزارات المعنية.

من جانبه أشار الدكتور منصور الحوشبي – وزير الزراعة والري – إلى ما يمثله الأمن الغذائي من هاجس عالمي حيث بات يوجد في العالم أكثر من مليار جائع إلى جانب ما شهدته الأسعار من ارتفاع كبير في السنوات الأخيرة ما دفع كثير من الدول خاصة التي تعاني قلة الموارد إلى البحث عن حلول كالاستثمار في مجال الغذاء.

وقال: نحن بصدد استلام ٢٥٠ حصادة زراعية إلى جانب معدات زراعية مختلفة، كما تم اعتماد منح قروض للمزارعين بمبلغ إجمالي يتجاوز مليار ريال عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي بدون أي فوائد».

وتوقع الوزير الحوشبي أن يتجاوز الإنتاج الزراعي هذا العام مليوناً و٢٠٠ ألف طن من الحبوب الغذائية نتيجة للأمطار الغزيرة التي شهدها الموسم الزراعي لهذا العام في معظم محافظات الجمهورية.

وبحسب الحوشبي فإن وزارة الزراعة تبذل جهوداً كبيرة للحد من زراعة القات من خلال تنفيذ جملة من الخطط والبرامج منها برنامج لإحلال الخضار والفاكهة بدلاً من القات الذي يستنزف كميات كبيرة من مخزون المياه الجوفية.

ويعرّف الدكتور هينتج باور – مدير مشروع الأمن الغذائي وممثل المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (gtz) بصنعاء – الأمن الغذائي بأنه يتحقق عندما يكون لدى كل الناس في كل الأوقات الفرصة والإمكانية الاقتصادية للحصول على القدر الكافي من الغذاء بنوعية مناسبة ومكونات تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة»بحسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦م.

العدالة الاجتماعية

ويقترح هينتج عدداً من النقاط التي يجب القيام بها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن منها الاعتراف بأن يرتبط الأمن الغذائي المستدام مع العدالة الاجتماعية ، والإشراف على الموارد الطبيعية ، ومرونة النظام، وكذلك تجديد الالتزام للتصدي للفقر والحرمان بجميع صورهما، ثم القبول أن الأمن الغذائي أمر أساسي لرفاه الإنسان ويضفي بالتالي على الحكومة مسؤوليات خاصة، إضافة إلى إعادة النظر في الكيفية الفاعلة ذات الصلة والتفاعل والتعاون في السعي لبناء نظام غذائي مستدام.

ثم يقترح على وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MoPIC) مجموعة مبادئ من شأنها إنجاح الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ويجب عليها استلهامها وأخذ زمام المبادرة للأخذ بها والاستفادة منها تتمثل في خمسة عوامل للنجاح هي: وضع إستراتيجية، والتعاون، توجيه هيكل، العمليات، التعلم والابتكار.

مشيراً إلى أن عامل نجاح الإستراتيجية NFSSP)) هو توفير التوجه على المدى الطويل والقيام بالأشياء الصحيحة.. ثم يؤكد هينتج على أهمية نقل الأمن الغذائي من مجرد فكرة إلى عمل ونتائج ملموسة على الواقع.. مشيراً إلى أن (الجي تي زد) تمتلك خبرات من كثير من دول العالم يمكن الاستعانة بها في هذا الجانب.

ولفت الدكتور هينتج باور إلى أن تنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي تحتاج إلى تضافر جهود الجميع.

واقع الأمن الغذائي اليمني

من جانبه / شبير عبدالله الحرازي – رئيس قسم الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء – فيشير إلى أن هناك عوامل رئيسية ترتبط بقضية إنتاج الغذاء في اليمن وتجعل التنمية الزراعية أمراً حيوياً لعل من أهمها ارتفاع معدل النمو السكاني، وتواضع تلبية القطاع الزراعي للاحتياجات السكانية من الغذاء، وكذلك تواضع الموارد الطبيعية الزراعية من أراض ومياه، إضافة إلى غياب الإرادة في الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء محلياً .

ويعرف شبير الأمن الغذائي وفقاً لتعريف البنك الدولي بأنه عبارة عن إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم حتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج المحلي وتغير ظروف السوق الدولية.

أما منظمة الأغذية والزراعة « الفاو»فتعرّف الأمن الغذائي بأنه عبارة عن حصول كافة أفراد المجتمع على الغذاء بصفة مستمرة بما يكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط .

ولذا فإن شبير يرى أن تزايد نصيب الفرد من الغذاء يعني تحسن مستوى تغذيته وحيويته ونشاطه ومقاومته للأمراض ومن ثم زيادة إنتاجية أفراد المجتمع .

وأشار الدكتور شبير إلى أن إنتاج الحبوب في اليمن يعد من أهم القضايا الإستراتيجية بصفة عامة ومن أبرز التحديات التي تواجهها بلادنا بل ويعد من المتطلبات القومية الضرورية، الأمر الذي يتطلب التخفيف من حدة تلك القضية واعتبارها من الضروريات الهامة والمتطلبات القومية لأن تخفيفها يمثل انطلاقة حتمية للتنمية خاصة الزراعية منها وإحداث الأمن والاستقرار للمجتمع، لأن حدوث أي فجوة غذائية وتناميها في المجتمع تبرز عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة ، ومن خلال الإحصائيات التي قام بها الدكتور شبير حول إنتاج الحبوب تبين أن كميات إجمالي الكميات المنتجة من الحبوب اتصفت بالتقلب المستمر من عام إلى آخر ، بلغت عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٤ ألف طن، وتحقق بذلك زيادة بلغت حوالي ٦٨ ألف طن أي نحو١٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٧م وبلغت في المتوسط حوالي ٦٥٨ ألف طن.

نصيب الفرد

وحول نصيب الفرد من الغذاء يوضح – رئيس قسم الاقتصاد بكلية الزراعة – أن تناقص نصيب الفرد من الغذاء تنتج عنه مشاكل أكثر حدة وعديدة أهمها التأثير السلبي على إنتاجية الفرد ومن ثم إنتاج المجتمع ، وبتفاقم تناقص نصيب الفرد من الغذاء ينتج عنه سوء تغذية وانخفاض حيوية ونشاط الفرد ومقاومة الجسم للأمراض ، لذلك فإن تناقص متوسط نصيب الفرد من الغذاء يعتبر نتاجاً لعدة ظواهر تأتي في مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر، ولذا فإن السبب الرئيسي لانخفاض نصيب الفرد من الغذاء في اليمن هو أن معدلات النمو السكاني تفوق معدلات نمو إنتاج الغذاء نتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية من أرض ومياه وصعوبة توسعها أو زيادتها . وعن واقع متوسط نصيب الفرد من الغذاء في اليمن يشير الدكتور شبير إلى أنه تبين له من خلال الدراسة التي قام بها أن نصيب الفرد بلغ خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٨م بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي من الغذاء النباتي المحلي بالكجم في العام من الحبوب والبقوليات والخضر والفاكهة ٣٦ و ٤ و ٤٥ و ٣٧ على التوالي ، وفي اليوم الواحد بالجرام ١٠٠ و ١١ و ١٢٥ و ١٠٣ على الترتيب .

بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي من الغذاء الحيواني المحلي بالكجم في العام من الحليب واللحوم والأسماك ١١ و ٨ و ٩ على الترتيب ، وفي اليوم الواحد بالجرام ٣١ و ٢٢ و ٢٥ على التوالي .

وكذلك بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلي من البيض في العام ٣٩ بيضة وفي اليوم١ ,٠ بيضة .

تحديات الأمن الغذائي اليمني

وعن أهم التحديات التي تقف حائلاً أمام تنمية قطاع الاقتصاد الزراعي وإمكانيات التوسع في مقومات الأمن الغذائي اليمني، يورد الدكتور شبير عدداً من تلك التحديات منها تدهور الأراضي وهو ما يحول دون التوسع في إنتاج الغذاء النباتي بصفة عامة ويقف أمامه كتحد كبير يضعف من إمكانية حدوث زيادة في إنتاج ذلك الغذاء.

وإذا ما علمنا أن مساحات الأراضي المتدهورة والمتصحرة والمستقرة بالليمن بلغت عام ٢٠٠٧م، (٣٨٩١٨)ألف هكتار أي نحو ٨٥,٤٣٪ من مساحة الأراضي الإجمالية غير قابلة للاستخدام الزراعي ، وهناك حوالي ٥٦٩٩ ألف هكتار أي نحو ١٢,٥١٪ أراض متدهورة بفعل الانجرافات المائية والرياح والتغيرات الكيميائية والفيزيائية ، وفي المقابل هناك حوالي ٩٣٤ ألف هكتار أراض مستقرة أي نحو ٢,٠٦٪ من مساحة الأراضي الإجمالية .

ومن التحديات التكوينات الطبيعية للأراضي اليمنية والتي تنقسم في تكويناتها الطبيعية إلى خمس مناطق ، (مناطق جبلية) و(المناطق هضابية)و(مناطق ساحلية)و(منطقة الربع الخالي (المناطق الصحراوية) و(مجموعة الجزر) ثم (الأودية) و(الأحواض) و(المدرجات).

ومن التحديات قلة الموارد المائية إذ انه وبالرغم من تتميز اليمن بوجود أقاليم مناخية زراعية متنوعة من مناخ معتدل وحار وممطر في فصل الصيف وتنوع بيولوجي في البيئة النباتية والحيوانية الذي ساهم في إمكانية زراعة معظم المحاصيل النباتية على مدار العام، إلا أن اليمن تعتبر من أفقر بلدان العالم من حيث كميات الأمطار المتساقطة عليها التي تتصف بالتذبذب من عام إلى آخر ونتيجة لذلك فإن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تبلغ نحو ٣٪ من إجمالي مساحة اليمن

ومن ضمن التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي في بلادنا تقزم وتفتت الحيازات الزراعية حيث بلغ عدد الحائزين لأقل من هكتار واحد أكثر من ٦٨٪ من إجمالي عدد الحيازات الزراعية ، كما أن تلك الحيازات تتوزع بين أكثر من خمسة قطع وتتوزع في ما بين أراضي جبلية وسهول ووديان وقيعان .

ومن التحديات أيضا تواضع الاستثمارات العامة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية حيث تبين أن متوسط قيمة التكاليف الاستثمارية للمشاريع الزراعية والسمكية خلال تلك الفترة(٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م) بلغ ١٨ مليون دولار في العام أي نحو٢,٥٪ من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية الكلية ، كان نصيب القطاع الزراعي ١٠ ملايين دولار أي نحو١,٥٪ ، وقطاع الثروة السمكية ٨ ملايين دولار أي نحو ١٪ . في حين بلغ متوسط عدد المشاريع الزراعية والسمكية خلال تلك الفترة ٢٦ مشروعاً في العام أي نحو ١١٪ من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الكلية، كان نصيب القطاع الزراعي ٢٣ مشروعاً أي نحو ٩٪ وقطاع الثروة السمكية ٣ مشاريع أي نحو ٢٪ من متوسط إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية في العام لكافة القطاعات المكونة للاقتصاد اليمني، وبلغ متوسط إجمالي عدد فرص العمالة في العام ٣٩٠ فرصة عمل أي نحو ٥٪ خلال نفس الفترة .

بالإضافة إلى جملة من التحديات والمعوقات والمشاكل التي تقف أمام تسويق المنتجات الزراعية في اليمن والمتمثلة في: تحديات اقتصادية، وتحديات مؤسسية وتنظيمية، وتحديات فنية.

مخزون استراتيجي

ولكي نتغلب على هذه التحديات وخصوصاً في ما يتعلق بالقمح يقترح الدكتور شبير ضرورة توفير مخزون استراتيجي من القمح لايقل عن الكمية اللازمة لمواجهة الطلب الكلي لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر كحد أدنى، حيث يتم تقدير المخزون الإستراتيجي بحساب متوسط معدل نصيب الاستهلاك الفردي السنوي والضرب في إجمالي عدد السكان، ثم يقسم الناتج على عدد أشهر السنة، فتكون النتيجة كمية الاستهلاك الشهرية، ثم تضرب تلك الكمية في عدد الأشهر التي يتطلب فيها توفير الحد الأدنى كمخزون استراتيجي ، وعندما تضرب تلك الكمية في رقم ٢ أو ٣ يكون الناتج عبارة عن كمية المخزون الاستراتيجي لمدة شهرين أو ثلاثة ، ويتم حساب فترة تلبية الإنتاج المحلي للاحتياجات الاستهلاكية بواسطة ضرب نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد أيام أو أشهر السنة.

مقترحات

ويضع الدكتور شبير الحرازي مجموعة من المقترحات التي يرى أنها سوف تساعدنا في التغلب على كل تلك التحديات وتتمثل تلك المقترحات في تبني إستراتيجية شاملة لكل من قطاع الزراعة وقطاع الثروة السمكية تكون واضحة الأهداف والسياسات والإجراءات، تهتم في كافة جوانبها المختلفة على التخفيف من تحديات التي تواجه علميات إنتاج الغذاء، شريطة أن يقوم ببناء تلك الإستراتيجية الخبراء المتخصصون والأكاديميون والمهتمون ذات العلاقة، وزيادة المخصصات الاستثمارية والمشاريع الإستراتيجية الموجهة للقطاع الزراعي والسمكي، وكذلك توجيه الإنتاج الزراعي إلى الأنشطة المدرة للدخل وفي مقدمتها المحاصيل الاقتصادية، والتوسع في الأنشطة الداعمة للمرأة وتسهيل حصول المزارعين والمرأة الريفية على القروض الزراعية الميسرة وعلى المدخلات الزراعية ، وذلك للتقليل من مشكلة انخفاض الدخول المزرعية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات في النشاط الزراعي ومنحها الإعفاءات والامتيازات والتسهيلات، وتعزيز وتطوير شبكات النقل ووسائل التسويق والتصدير، وبناء شبكة البيانات والمعلومات والتسويق وربطها بنقاط التجارة الخارجية، وإتباع طريقة التغيير التدريجي للنمط الاستهلاكي من خلال برامج توعية عبر وسائل الإعلام وإدراجها ضمن المناهج الدراسية ، والاتجاه نحو تشجيع عمل خلطات مع دقيق القمح بإضافة دقيق الشعير والذرة الشامية والرفيعة بنسب معينة، حتى يمكن التخفيف من حدة مشكلة الأمن الغذائية المزمنة .

وإتباع سياسات واضحة في حصاد المياه والتوسع في إنشاء السدود والحواجز والموانع والمسطحات المائية على الأقل في مناطق التجمعات الزراعية ، وذلك حتى يمكن التخفيف من مشكلة ندرة المياه.

إلى جانب إصدار التشريعات الخاصة بتنظيم حفر الآبار العشوائية ومنع تبوير الأراضي الزراعية ، وذلك لمعالجة مشكلة ندرة المياه ومشكلتي تبوير الأراضي الزراعية والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

ولكي نتمكن من معالجة مشكلة تشتت وتقزم الحيازات الزراعية التي تمثل إحدى العوائق الرئيسية أمام زيادة الإنتاج النباتي والمحدد الأول في استخدام الميكنة الزراعية وأساليب الري الحديثة ينصح – شبير – بضرورة الاتجاه نحو الاستزراع النباتي التجميعي بواسطة الجمعيات التعاونية بتجميع الحيازات القزمية والمتبعثرة خاصة في مناطق القيعان والأودية ، والتوسع في زراعة الأشجار ومصدات الرياح في مناطق الكثبان الرملية ، حتى يمكن التقليل من مشكلة التصحر.

حالة نمو سكاني مرتفع

هذا ويعد انعدام الأمن الغذائي في اليمن من بين أعلى المعدلات في العالم، ومن أكثر البلدان فقراً في المنطقة وتحتل المرتبة ٧٤ من أصل ٨٥ من البلدان النامية – بحسب الدكتور كلمنس بريزيجر – ممثل المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء – حيث يشير إلى أن الوضع ينذر بالخطر نتيجة للنمو السكاني المرتفع ، وتزايد إنتاج استهلاك القات والذي يستنزف نحو ٤٠٪من جميع الموارد المائية المتاحة. كما أن اليمن تستورد ٧٠؟ من الحبوب، و٩٠ ؟ من القمح ، و١٠٠ ؟ من استهلاك الأرز.

إضافة إلى انتشار سوء التغذية لدى الأطفال والتي تعد عالية للغاية ويعاني ٥٨؟ من الأطفال من سوء التغذية ، هناك زيادة بنسبة ثمانية في المائة منذ عام ٢٠٠٦م في عدد الناس الذين يعيشون في الفقر و٣٢ في المائة من الناس يفتقرون إلى الغذاء الكافي.

إنشاء صوامع غلال

ويؤكد الأخ سالم المعمري – مدير إدارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة – على ضرورة إتباع الحكومة سياسة واضحة في مجال الأمن الغذائي حتى نستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي ومواجهة المخاطر التي قد تنجم عن قلة إنتاج القمح في بلادنا.

مشيراً إلى أن حجم إنتاج القمح محلياً لا يتجاوز ٧٪ وهي نسبة ضئيلة جداً وتحتاج إلى تضافر جهود الجميع ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف إستراتيجية الأمن الغذائي وتنفيذها على أرض الواقع.

وطالب المعمري بضرورة إنشاء صوامع غلال بدلاً عن السابقة التي تم بيعها وذلك حتى يكون لدينا مخزون احتياطي كافي لمواجهة أية أزمة قد تنشأ نتيجة تقلبات أسعار القمح في الأسواق العالمية، ونستطيع من خلالها ضبط أسعار القمح في السوق المحلية.

ملاحظات

المهندس/ عبده حميد السروري – الإدارة العامة للتخطيط والتقييم بوزارة الزراعة والري – طرح عدداً من الملاحظات على إستراتيجية الأمن الغذائي حيث يرى أن فترة خمس سنوات مدة طويلة لتقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث والتي تهدف الإستراتيجية إلى تحقيقها بحلول العام ٢٠١٥م، وهناك بدائل ووسائل أخرى يمكن إتباعها بدلاً من استغراق هذا الزمن الطويل.

وبحسب السروري فإن الهدف الثالث للإستراتيجية وهو تقليل سوء التغذية بنسبة ١٪ كل عام نسبة ضئيلة جداً ويجب رفعها نظراً للزمن الكبير الذي سوف تستغرقه الإستراتيجية حتى يتم تنفيذها.

ويقترح السروري أن يتم الاستفادة من الطريقة السورية في تحقيق أهداف الأمن الغذائي لبلادنا والتي نستطيع من خلالها تقليص المدة الزمنية لتحقيق أهداف الأولويات السبع لإستراتيجية الأمن الغذائي بدلاً من الانتظار حتى العام ٢٠٢٠م.

وفي ما يتعلق ببند تطوير المناخ التجاري وتشجيع المستثمرين للاستثمار في المناطق الريفية يطالب السروري بتحديد نوعية الإستراتيجية التي سيتم إتباعها في هذا الجانب، وإيجاد الدراسات الكفيلة بتحقيق ذلك وتقييمه دون الاكتفاء بالجانب النظري، وكذلك هو الأمر في ما يتعلق باستثمار عوائد ضرائب القات وإنتاج البدائل عنه يشير السروري إلى أن هذا يحتاج إلى إعداد مشروع دراسة لتناول هذه الجوانب ومواجهة الآثار التي قد تنجم عن هذا الإجراء ما لم فإن إستراتيجية الأمن الغذائي ستظل تفتقد للتطبيق الفعلي القائم على أسس علمية.

ويشدد السروري على ضرورة إنشاء مركز لتقييم ومتابعة السوق المحلي في ما يتعلق بإدارة مخاطر الأسعار ومواجهة تقلبات السوق وكذلك أسعار القمح العالمية.